

قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩
بتنظيم العمل لدى جهات أجنبية بالنسبة لوظائف معينة

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ١، ونص المادة ٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم العمل لدى جهات أجنبية بالنسبة لوظائف معينة ، النصان الآتيان :

” ويجوز الاستثناء من هذا الحظر بقرار من رئيس الجمهورية “ .

”مادة ٣ - كل من يخالف أحكام المادة الأولى يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين “ .

مادة ٢ - تضاف مادة جديدة برقم ٣ مكررا نصها الآتي :

” مادة ٣ مكررا - لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى إلا بناء على إذن من وزير الداخلية أو من ينوبه لذلك “ .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصل به من تاريخ نشره ما

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر بإذنه الجمهورية في ١٠ ربيع الآخر سنة ١٣٩٣ (١٣ مايو سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٣

في شأن حساب بعض مدد الخدمة السابقة ضمن مدة خدمة

المؤمن عليهم طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تحسب للمؤمن عليهم المماضين لقانون التأمينات الاجتماعية مدد خدمتهم السابقة التي قضيت في إحدى الوظائف الدائمة أو المؤقتة

مادة ٢ - تنفى الطرود الصادرة من المكتب المشار إليه إلى داخل جمهورية مصر العربية من الرسوم البريدية المقررة .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر بإذنه الجمهورية في ١٠ ربيع الآخر سنة ١٣٩٣ (١٣ مايو سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣

بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨
للإبقاء على الزيادة في مرتبات العاملين الذين تمت تسوية
حالاتهم على خلاف أحكامه ، والتجاوز عن استرداد
التفروق المنصرفة إليهم

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يضاف إلى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ في شأن هدم أحقية العاملين بشركات القطاع العام في تقاضي الحد الأدنى للرتب المقررة في لأئحة نظام موظفي وعامل الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ مادة جديدة برقم ١ مكررا نصها الآتي :

” العاملون الذين رفعت مرتباتهم أو أعيدت تسوية حالاتهم أو صرفت لهم فروق بقرارات أو تسويات ودية سابقة على تاريخ صدور هذا القانون بالاستناد إلى الحد الأدنى المشار إليه في المادة السابقة يحفظ لهم بصفة شخصية بزيادة في مرتباتهم على أن تستهلك هذه الزيادة مما يحصلون عليه مستقبلا من العلاوات الدورية وعلاوات الترقية والبدلات وتتجاوز عن استرداد فروق الزيادة التي صرفت لهم قبل العمل بهذا القانون “ .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر بإذنه الجمهورية في ١٠ ربيع الآخر سنة ١٣٩٣ (١٣ مايو سنة ١٩٧٣)

أنور السادات